

دراسات في الحديث والمحدثين

[117] وجاء عنه انه استخرج كتابه الصحيح من ستمئة الف حديث، وانه كان يحفظ مائة الف حديث من الصحاح، ومائتي الف من غيرها. وقال جماعة: ان اصح الاحاديث ما في الصحيحين، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ويأتي بعد ذلك المرويات على شرطهما في صحة الحديث، وهي التي تكون جامعة للشروط المعتمدة عندهما ويأتي في المرتبة الاخرة ما كان من المرويات على شرط احدهما. ولما ألف الاحافظ أبو الفرج الجوزي المتوفى سنة 597 هـ كتابه الموضوعات لم ينتقد البخاري الا في حديث واحد، فجاء العلماء من بعده فاقروا اكثر ما اورده في كتابه الا ما يتعلق بانتقاده البخاري ومسلما (1). وقال السيد رشيد رضا: ان احاديث الجامع الصحيح للبخاري في جملتها اصح في صناعة الحديث وتحري الصحيح من كل ما جمع في الدفاتر من كتب الحديث، ويليه في ذلك صحيح مسلم، وازداد إلى ذلك ويوجد في غيرهما من دواوين السنة احاديث اصح من بعض ما فيها، وما روي من رفض البخاري لمئات الالوف من الاحاديث التي كانت تروى يؤيد ذلك، فنفوا ما نفوا ليتقوا الصحاح الثابتة (2). وجاء في التعليقة على الباعث الحثيث. الحق الذي لا مزية فيه عند اهل العلم بالحديث من المحققين ومن اهتدى بهديم وتبعهم على بصيرة من الامر، ان احاديث الصحيحين كلها صحيحة ليس في واحد منها مطعن، أو ضعف، وانما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الاحاديث على معنى ان ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد

(1) انظر ص 140 من السنة للدكتور السباعي.

(2) الاضواء على السنة ص 252.